مشاركة المرأة في صنع القرار..

لابد من مواجهة الثقافة التي تكرس دوينة المرأة أمام الرجل

عرض / أماني العسيري :

أوضحت الإحصائيات الخاصة بالإستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة الصادرة عن اللجنة الوطنية للمرأة لعام 2008م بشأن تواجد المرأة في مراكز السلطة الخلل في مدى ضعف مشاركتها حيث كانت نسب مشاركتها في كل من مجلس النواب (0.33 ٪) وفي المجالس المحلية (0.6 ٪) وفي مجلس الشورى فقط امرأتان بين (109) رجال ، وامرأتان في مجلس الوزراء مقابل(35) ، وان تواجدها في سلك القضاء محدود بـ(19) قاضية مقابل (918) قاضيا وفي داخل ديوان عام وزارة العدل والمحاكم ، كما يشير إلى إن تواجد المرأة في منصب وكيل وزارة لا يتجاوز عدد الأصابع ، وان هناك ما يقارب (11) امرأة برتبة مدير عام بين 83 رجلا . وتضيف الإحصائيات إن نسبة مشاركتها في الأحزاب السياسية الرئيسية لا تزيد على (٪10) .

العنف القانوني

وتتمحور النظرة القانونية لمشروعية مشاركة المرأة السياسية في إسقاط المؤثرات المجتمعية التي يتأثر بها المشرع وسن قوانين مبنية على أساس ثقافة قائمة ودونية المرأة أمام الرجل وبأنها لا تصلح لأمور الحكم و تقرير المصلحة العامة ، والنتيجة تظهر في وجود نصوص قانونية تحدد ما هو الواجب عليها وبالتالي فإن التمييز وعدم الانسجام الذي تدخل فيه القوانين يؤثر بشكل سلبي على تمتعها بحقوقها ويظهر ذلك جليا في ما نص عليه القانون(27) من دستور دولة الوحدة في 1990 والذي قضى بأن جميع المواطنين سواسية أمام القانون في الحقوق والواجبات وان لا تمييز بين احد باللون أو الجنس أو اللغة أو المركز الاجتماعي أو العقيدة أو المهنة ، وجاء أيضا في نص مادتين من الدستور المعدل في 1994 أن النساء هن شقائق الرجال ولهن من الحقوق وعليهن من الواجبات ما تكفله وتوجبه الشريعة، و ينص عليه القانون. وهو ما يؤكد سيطرة القوى التقليدية. فبرغم ذلك كله هناك نصوص وقوانين تعارض نص هذا القانون بشكل غير مباشر كما في قانون الأحوال الشخصية الذي ينص على المرأة لا يجوز لها الخروج من بيتها إلا بإذن زوجها... فكيف يمكن أن تنسجم هذه الوصاية المفرطة مع حق المرأة في المشاركة في الحياة العامة وتولي المناصب القيادية ؟؟ إلى جانب ذلك يجري التجاهل لكل المواثيق والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها اليمن في ما يتعلق بتمكين المرأة سياسيا وفي مقدمتها اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، بما فيها من تأكيد أهمية الأخذ بسياسة التمييز الإيجابي للدفع بالنساء في الإسهام الفاعل في الحياة السياسية ومواقع صنع القرار.

النظرة الاجتماعية السلبية

وتظل نظرة المجتمع لعمل المرأة واقتحامها مجالات تختص بالرجل قاصرة فكثيرون في مجتمعنا اليمني ينظرون إلى إن المرأة بخصوصيتها لا يمكن لها إن تزاحم الرجل في مجالات تحسب على الرجل .. وهذه النظرة تزداد كلما كان هذا العمل قائما على احتكاك أكثر بالرجل و حصرها بمجالات تتناسب وخصوصياتها كامرأة كأن تكون مدرسة أو طبيبة نساء وولادة لان مثل هذه الأعمال تتطلب تواجدها .

ويمكن أن تخفف هذه النظرة إذا كان مكان عمل المرأة وخاصة في حزب سياسي ما بجانب احد أقاربها فوجود الأقارب من الذكور في الحزب نفسه ، يخفف جزا من نظرة المجتمع السلبية لمشاركة النساء داخل الأحزاب، حيث يتقبل المجتمع أن يضم الرجل الذي ينتمي لحزب ما قريباته من النساء باعتباره وصيا عليهن، ويحق له توجيههن بما يخدم مصلحته، ومن منطلق الوصاية على النساء يتم تجييش النساء في الانتخابات للمشاركة في التصويت لصالح المرشح الذي يدعمه أقاربهن من الرجال ، والذي في الغالبية العظمى يكون رجلا ، وهو ما تمثله أغلبية المشتغلات في أحزاب سياسية .

تعنيف المرشحات

تعاني المرأة الراغبة في دخول في المعترك السياسي من السب والشتم ومساس سمعتها بأبشع التهم يعد من صور العنف المباشر عليها باعتبارها امرأة ولا يصلح لها الدخول في مثل هذه الأعمال ، ومواجهتها بفتاوى وأفكار دينية تتهمها بالخروج على تعاليم الدين الإسلامي مستندة إلى حديث لا خير في قوم ولو أمرهم امرأة .

مجالس القات

وتعد مجالس القات إحدى المعوقات التي تقف وراء عدم مشاركة المرأة الفاعلة في صياغة الأفكار وتبادل المعلومات وصنع القرارات مجالس القات التي لا يمكن أن تتواجد فيها النساء في جماعات تقتصر على الرجل حيث تعقد الاجتماعات الرسمية التي عادة يكون موعدها بعد الظهيرة سواء أكانت في الجهات الحكومية أو الأحزاب السياسية على شكل مجالس قات، وتستمر حتى وقت متأخر، مايضيع على المرأة المساهمة في اتخاذ القرار : كالإسهام والتأثير الفاعل في ما يتم اتخاذه من قرارات، والحصول على المعلومة ومعرفة وتبادل وجهات النظر المختلفة ، والتأثير والتفاعل مع الجهات الاجتماعية والسياسية من الذكور وتكوين العَلاقات التي تدعم العمل السياسي .

(120 - 140) مليون امرأة تتعرض للختان سنويا

تقرير / شقائق

ماتزال ممارسة ظاهرة ختان الإناث في اليمن مستمرة حتى بعد مرور حوالي عقد من الزمن على حظر عمال الصحة من القيام بعمليات تشويه أو بتر الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث) في بلادنا إلا أن هذا الحضر على عكس ما وضع لأجله فبدل الذهاب إلى المستشفى حيث الأدوات على الأقل نظيفة تتم عمليات الختان في البيوت» ، ولم يتم حتى الآن فرض حظر شامل وصارم بقرار رسمي .

وقد قدر صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسف) حديثا أن عدد النساء اللواتي خضعن للختان في العالم يتراوح بين 120 و140 مليون امرأة وأن هناك ثلاثة ملايين أنثى مهددة بخطر الختان كل عام. وجاء في البيان المشترك لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة اليونيسف .

وكانت دراسة أجرتها وزارة الصحة العامة والسكان في اليمن بالتنسيق مع اللجنة النسائية الوطنية عام 2001 على أكثر من ألفي امرأة في اليمن قد توصلت إلى أن ختان البنات منتشر وخاصة في خمس محافظات ساحلية. ففي الحديدة وحضرموت والمهرة خضع أكثر من 96 بالمائة من الإناث للختان وفي عدن وصلت النسبة إلى 82 بالمائة ثم 46 بالمائة في أمانة العاصمة خلال العامين الماضيين ، وأثبتت دراسة أن أكثر من 97 ٪ من الإناث في محافظة الحديدة تم إجراء عملية تشويه لأعضائهن التناسلية.

.

تقول د. أروى الربيع طبيبة نساء في أحد المراكز الصحية بصنعاء " إن المرأة التي تتعرض لعملية ختان لا ترغب في أن يعاشرها زوجها بسبب الألم. في الكثير من الأحيان يكون الألم جسدياً ولكنه في بعض الأحيان يكون نفسياً كذلك».

وتشمل ظاهرة ختان الإناث أو تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (حسب منظمات دولية كمنظمة الصحة العالمية) هو بتر أو إزالة جزء من الأعضاء التناسلية للأنثى إزالة غير كاملة أو بتر جزئي، وذلك لأسباب ثقافية أو "دينية" أو غيرها من الأسباب. وكانت الأمم المتحدة قد أعلنت 6 فبراير "يوما عالميا لرفض ختان الإناث". حيث تعد تلك العادة خطرا على صحة الفتيات والنساء لما لها من آثار ضارة تتسبب في تدهور الصحة الإنجابية والنفسية للضحية وفقا لمنظمة الصحة العالمية.. وتؤدي الممارسة إلى زيادة عدد وفيات الأمهات والأطفال وزيادة تعرض الفتيات والنساء للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية الإيدز. كما أن المرأة التي أجريت عليها تلك العملية تعاني من برود جنسي في إقامة علاقة جنسية طبيعية مع الرجل.

وتمارس ظاهرة بتر الأنثي بشكل رئيسي في دول أفريقياً، حيث أنها عادة شائعة من السنغال في غرب لأفريقيا إلي أثيوبيا في شرقها، ومن مصر في شمال أفريقيا إلى تنزانيا في الجنوب .

ينما تمارس هذه العادة في أفريقيا بشكل معلن، إلا أنها تمارس بسرية في أجزاء من